



د. فؤاد خوار قرشي

البروفيسور خوار قرشي لـ «العرب»:

الأزمة المالية سببها الجشع..

وهناك مؤسسات تخفي عجزها خارج الميزانية

الأزمة المالية العالمية.. من وراها؟ ومن يتحمل عواقبها؟ هل الدول والشركات النسبية فيها، أم أن الجميع مذنبون وسيبقى الكلل الثمن بلا حواء غنياً كان أم فقيراً؟
وزير المالية الألماني بير شتاينبروك استبق الجميع وقال إن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية الأزمة المالية العالمية الراهنة، موضحاً في الوقت نفسه أنها ستخلف آثاراً عميقة وستحدث تحولات في النظام المالي العالمي، لكن ما الأثر

إلى التفاصيل...
لا علاقة بالأزمة أصلاً؟
إن الطريقة التي انتشرت بها الأزمة المالية الحالية بهذه السرعة وتسميت في الكثير من الضرر توضح الحاجة لمعايير سليمة لتطبيق في جميع أنحاء العالم. بمعنى بسيط إن البنوك قد «تمتد» فوق نفسها بما يفلق طاقاتها في عمليات الإفراض الفول إن دولة قطر على سبيل المثال في أقل دولة متضررة، نظراً لما تنتهجه من سياسات أكثر صرامة وخطراً في التعامل المالي الأمر الذي يجعلها أقل خسارة من المتعرض من أمثالها، وإيماري دبي، عموماً، فإن أكبر المشاكل المحتملة قد تكون تلك التي تواجهها صناديق الفزوة السائدة التي استثمرت مبالغ كبيرة في المصارف الدولية والمؤسسات المالية، فضلاً عن البنوك التي دول مجلس التعاون الخليجي التي قد تجد نفسها في نهاية المطاف تتحمل قدراً كبيراً من الدون العمومية.

كما ما النسبية لشركات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، فقد نجد أن الهبوط الاقتصادي العالمي الذي من المرجح أن يستمر لمدة لا تقل عن 12 شهراً، سوف يؤثر على تعاملهم التجارية الدولية. في ما تتركز على جني الأرباح السريعة من قبل المستثمرين في التي تدفع المؤسسات إلى انتهاج أشكال من التلاعب والفساد. كثير من المساهمين في الشركات الدولية قد شهدوا في الآونة الأخيرة زوال الاستثمارات التي أوفروا بها ضمانات وفرة السيولة، فضلاً عن المستثمرين أصبحوا أقل ثقة في هذه الحقبة، لكن علينا أن نشكر دائماً أن الناس كانوا يميل لتسيان المشاكل الاقتصادية إذا كانوا يعتقدون أن بإمكانهم تحقيق أرباح ووجوهي الأمل في أن المؤسسات والأفراد سوف تتعلم دروساً مهمة من الأحداث الأخيرة. أي أن الجشع ليس أمر جده، ومن الضروري توخي الحذر ويجب أن يكون التفتيش أكثر صرامة وإسراً لفورضا على المؤسسات المالية من أجل الصالح العام. كما كيف تفسر مفهوم إدارة حركة الشركات

لها علاقة بالأزمة أصلاً؟
إن الطريقة التي انتشرت بها الأزمة المالية الحالية بهذه السرعة وتسميت في الكثير من الضرر توضح الحاجة لمعايير سليمة لتطبيق في جميع أنحاء العالم. بمعنى بسيط إن البنوك قد «تمتد» فوق نفسها بما يفلق طاقاتها في عمليات الإفراض الفول إن دولة قطر على سبيل المثال في أقل دولة متضررة، نظراً لما تنتهجه من سياسات أكثر صرامة وخطراً في التعامل المالي الأمر الذي يجعلها أقل خسارة من المتعرض من أمثالها، وإيماري دبي، عموماً، فإن أكبر المشاكل المحتملة قد تكون تلك التي تواجهها صناديق الفزوة السائدة التي استثمرت مبالغ كبيرة في المصارف الدولية والمؤسسات المالية، فضلاً عن البنوك التي دول مجلس التعاون الخليجي التي قد تجد نفسها في نهاية المطاف تتحمل قدراً كبيراً من الدون العمومية.

كما ما النسبية لشركات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، فقد نجد أن الهبوط الاقتصادي العالمي الذي من المرجح أن يستمر لمدة لا تقل عن 12 شهراً، سوف يؤثر على تعاملهم التجارية الدولية. في ما تتركز على جني الأرباح السريعة من قبل المستثمرين في التي تدفع المؤسسات إلى انتهاج أشكال من التلاعب والفساد. كثير من المساهمين في الشركات الدولية قد شهدوا في الآونة الأخيرة زوال الاستثمارات التي أوفروا بها ضمانات وفرة السيولة، فضلاً عن المستثمرين أصبحوا أقل ثقة في هذه الحقبة، لكن علينا أن نشكر دائماً أن الناس كانوا يميل لتسيان المشاكل الاقتصادية إذا كانوا يعتقدون أن بإمكانهم تحقيق أرباح ووجوهي الأمل في أن المؤسسات والأفراد سوف تتعلم دروساً مهمة من الأحداث الأخيرة. أي أن الجشع ليس أمر جده، ومن الضروري توخي الحذر ويجب أن يكون التفتيش أكثر صرامة وإسراً لفورضا على المؤسسات المالية من أجل الصالح العام. كما كيف تفسر مفهوم إدارة حركة الشركات

لها علاقة بالأزمة أصلاً؟
إن الطريقة التي انتشرت بها الأزمة المالية الحالية بهذه السرعة وتسميت في الكثير من الضرر توضح الحاجة لمعايير سليمة لتطبيق في جميع أنحاء العالم. بمعنى بسيط إن البنوك قد «تمتد» فوق نفسها بما يفلق طاقاتها في عمليات الإفراض الفول إن دولة قطر على سبيل المثال في أقل دولة متضررة، نظراً لما تنتهجه من سياسات أكثر صرامة وخطراً في التعامل المالي الأمر الذي يجعلها أقل خسارة من المتعرض من أمثالها، وإيماري دبي، عموماً، فإن أكبر المشاكل المحتملة قد تكون تلك التي تواجهها صناديق الفزوة السائدة التي استثمرت مبالغ كبيرة في المصارف الدولية والمؤسسات المالية، فضلاً عن البنوك التي دول مجلس التعاون الخليجي التي قد تجد نفسها في نهاية المطاف تتحمل قدراً كبيراً من الدون العمومية.

البروفيسور خوار قرشي يفتي بـ «العرب»

يعمل رئيساً لغرفة ماكنير قطر المتخصصة في تقديم المشورة والمساعدة بشأن المسائل التجارية وما يتعلق بالقانون الدولي. عمل في عدة مجالات قانونية ومحاسبية، مما أسببه خبرة واسعة في قطاع الخدمات المصرفية والمالية ومراقبة الجودة. عمل في قضايا تتعلق بعمليات الترشح والفساد تتعلق بعمليات الدورات بما فيها القضايا المرفوعة ضد سيليفر برلستوني (رئيس الوزراء الإيطالي)، وقضية «يونكوس» الروسية وشركة «الهيرتلز» التي وجهت إليها تهم فساد بعمليات الدورات في عقود الغاز الطبيعي لمسائل ذات الصلة بتنجريا. عمل مستشاراً وممثلاً لكثير من الهيئات التنظيمية مثل هيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة، وكذلك مستشاراً في هيئة لوزير التجارة البريطانية وجهات أخرى مشابهة في أمريكا والمنايا.

أعلى المعدلات في العالم إن استمرار النمو الاقتصادي المستمر يكون ضمن ديناميكية قوية وفق الإطار القانوني الذي يسمح بازدهار الأعمال التجارية من دون السماح بالسلوك المستهتر في أن يكون هو السائد. من برياني. هل ترى أن قطاع التأمين المحلي متضرر من الآثار السلبية من جراء الأزمة؟ وما أثره على القطاع وعلى صناعة التأمين في الخليج؟ هل ترى أن هناك تداخيل سوف تترتب عليها آثار قانونية في المستقبل؟

أعلى المعدلات في العالم إن استمرار النمو الاقتصادي المستمر يكون ضمن ديناميكية قوية وفق الإطار القانوني الذي يسمح بازدهار الأعمال التجارية من دون السماح بالسلوك المستهتر في أن يكون هو السائد. من برياني. هل ترى أن قطاع التأمين المحلي متضرر من الآثار السلبية من جراء الأزمة؟ وما أثره على القطاع وعلى صناعة التأمين في الخليج؟ هل ترى أن هناك تداخيل سوف تترتب عليها آثار قانونية في المستقبل؟

أعلى المعدلات في العالم إن استمرار النمو الاقتصادي المستمر يكون ضمن ديناميكية قوية وفق الإطار القانوني الذي يسمح بازدهار الأعمال التجارية من دون السماح بالسلوك المستهتر في أن يكون هو السائد. من برياني. هل ترى أن قطاع التأمين المحلي متضرر من الآثار السلبية من جراء الأزمة؟ وما أثره على القطاع وعلى صناعة التأمين في الخليج؟ هل ترى أن هناك تداخيل سوف تترتب عليها آثار قانونية في المستقبل؟

أعلى المعدلات في العالم إن استمرار النمو الاقتصادي المستمر يكون ضمن ديناميكية قوية وفق الإطار القانوني الذي يسمح بازدهار الأعمال التجارية من دون السماح بالسلوك المستهتر في أن يكون هو السائد. من برياني. هل ترى أن قطاع التأمين المحلي متضرر من الآثار السلبية من جراء الأزمة؟ وما أثره على القطاع وعلى صناعة التأمين في الخليج؟ هل ترى أن هناك تداخيل سوف تترتب عليها آثار قانونية في المستقبل؟

أعلى المعدلات في العالم إن استمرار النمو الاقتصادي المستمر يكون ضمن ديناميكية قوية وفق الإطار القانوني الذي يسمح بازدهار الأعمال التجارية من دون السماح بالسلوك المستهتر في أن يكون هو السائد. من برياني. هل ترى أن قطاع التأمين المحلي متضرر من الآثار السلبية من جراء الأزمة؟ وما أثره على القطاع وعلى صناعة التأمين في الخليج؟ هل ترى أن هناك تداخيل سوف تترتب عليها آثار قانونية في المستقبل؟

أعلى المعدلات في العالم إن استمرار النمو الاقتصادي المستمر يكون ضمن ديناميكية قوية وفق الإطار القانوني الذي يسمح بازدهار الأعمال التجارية من دون السماح بالسلوك المستهتر في أن يكون هو السائد. من برياني. هل ترى أن قطاع التأمين المحلي متضرر من الآثار السلبية من جراء الأزمة؟ وما أثره على القطاع وعلى صناعة التأمين في الخليج؟ هل ترى أن هناك تداخيل سوف تترتب عليها آثار قانونية في المستقبل؟



ق ذرة الاستشارات القانونية البريطانية تنتقل إلى الشرق الأوسط

طريقة انتشار الأزمة الحالية توضح الحاجة لمعايير سليمة تطبق في جميع أنحاء العالم

حذرت تعتمدها شركات التأمين المحلية، والتي لا يطر منها، اما بالنسبة للمعروف القانونية، فسوف تترك بعض المصروفين يرفعون دعاوى ضد القطاع المالي والأعمال التجارية والمالية وسيعمل المستشارون في قضايا ترفعها الأطراف التي قدمت الكثير من المال. بل تعتقد أن الصناديق السيادية الخليجية ليست مثيرة عن إنقاذ المصارف الأجنبية بقدر ما لها من مسؤوليات اجتماعية واقتصادية داخل البلاد؟

حذرت تعتمدها شركات التأمين المحلية، والتي لا يطر منها، اما بالنسبة للمعروف القانونية، فسوف تترك بعض المصروفين يرفعون دعاوى ضد القطاع المالي والأعمال التجارية والمالية وسيعمل المستشارون في قضايا ترفعها الأطراف التي قدمت الكثير من المال. بل تعتقد أن الصناديق السيادية الخليجية ليست مثيرة عن إنقاذ المصارف الأجنبية بقدر ما لها من مسؤوليات اجتماعية واقتصادية داخل البلاد؟

حذرت تعتمدها شركات التأمين المحلية، والتي لا يطر منها، اما بالنسبة للمعروف القانونية، فسوف تترك بعض المصروفين يرفعون دعاوى ضد القطاع المالي والأعمال التجارية والمالية وسيعمل المستشارون في قضايا ترفعها الأطراف التي قدمت الكثير من المال. بل تعتقد أن الصناديق السيادية الخليجية ليست مثيرة عن إنقاذ المصارف الأجنبية بقدر ما لها من مسؤوليات اجتماعية واقتصادية داخل البلاد؟

حذرت تعتمدها شركات التأمين المحلية، والتي لا يطر منها، اما بالنسبة للمعروف القانونية، فسوف تترك بعض المصروفين يرفعون دعاوى ضد القطاع المالي والأعمال التجارية والمالية وسيعمل المستشارون في قضايا ترفعها الأطراف التي قدمت الكثير من المال. بل تعتقد أن الصناديق السيادية الخليجية ليست مثيرة عن إنقاذ المصارف الأجنبية بقدر ما لها من مسؤوليات اجتماعية واقتصادية داخل البلاد؟

حذرت تعتمدها شركات التأمين المحلية، والتي لا يطر منها، اما بالنسبة للمعروف القانونية، فسوف تترك بعض المصروفين يرفعون دعاوى ضد القطاع المالي والأعمال التجارية والمالية وسيعمل المستشارون في قضايا ترفعها الأطراف التي قدمت الكثير من المال. بل تعتقد أن الصناديق السيادية الخليجية ليست مثيرة عن إنقاذ المصارف الأجنبية بقدر ما لها من مسؤوليات اجتماعية واقتصادية داخل البلاد؟

ق ذرة الاستشارات القانونية البريطانية تنتقل إلى الشرق الأوسط

الضرائب ليست ضرورية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في أي اقتصاد مثل حالة قطر

وهل هذا السحب ضارحة الآن أن الأسواق المالية غير مستقرة، كما ترى أن أسعار أسهم الشركات في جميع أنحاء العالم قد انخفضت بنسبة 30 إلى 40 في كثير من الأحيان خلال الأشهر الأخيرة. وهذا يعود إلى أن المستثمرين قلقون من المستقبل، كما أن هناك مخاوف من أن الشركات تقوم بعمليات تقليد أكثر مما ينبغي، نحن بحاجة أكثر صرامة لمعايير المحاسبية، كما أننا بحاجة أكثر صرامة لفرض العقوبات على كبار المسؤولين في الشركات الذين يراوغون في إخفاء الحالة الحقيقية لشؤونهم المالية.

وهل هذا السحب ضارحة الآن أن الأسواق المالية غير مستقرة، كما ترى أن أسعار أسهم الشركات في جميع أنحاء العالم قد انخفضت بنسبة 30 إلى 40 في كثير من الأحيان خلال الأشهر الأخيرة. وهذا يعود إلى أن المستثمرين قلقون من المستقبل، كما أن هناك مخاوف من أن الشركات تقوم بعمليات تقليد أكثر مما ينبغي، نحن بحاجة أكثر صرامة لمعايير المحاسبية، كما أننا بحاجة أكثر صرامة لفرض العقوبات على كبار المسؤولين في الشركات الذين يراوغون في إخفاء الحالة الحقيقية لشؤونهم المالية.

وهل هذا السحب ضارحة الآن أن الأسواق المالية غير مستقرة، كما ترى أن أسعار أسهم الشركات في جميع أنحاء العالم قد انخفضت بنسبة 30 إلى 40 في كثير من الأحيان خلال الأشهر الأخيرة. وهذا يعود إلى أن المستثمرين قلقون من المستقبل، كما أن هناك مخاوف من أن الشركات تقوم بعمليات تقليد أكثر مما ينبغي، نحن بحاجة أكثر صرامة لمعايير المحاسبية، كما أننا بحاجة أكثر صرامة لفرض العقوبات على كبار المسؤولين في الشركات الذين يراوغون في إخفاء الحالة الحقيقية لشؤونهم المالية.

وهل هذا السحب ضارحة الآن أن الأسواق المالية غير مستقرة، كما ترى أن أسعار أسهم الشركات في جميع أنحاء العالم قد انخفضت بنسبة 30 إلى 40 في كثير من الأحيان خلال الأشهر الأخيرة. وهذا يعود إلى أن المستثمرين قلقون من المستقبل، كما أن هناك مخاوف من أن الشركات تقوم بعمليات تقليد أكثر مما ينبغي، نحن بحاجة أكثر صرامة لمعايير المحاسبية، كما أننا بحاجة أكثر صرامة لفرض العقوبات على كبار المسؤولين في الشركات الذين يراوغون في إخفاء الحالة الحقيقية لشؤونهم المالية.

وهل هذا السحب ضارحة الآن أن الأسواق المالية غير مستقرة، كما ترى أن أسعار أسهم الشركات في جميع أنحاء العالم قد انخفضت بنسبة 30 إلى 40 في كثير من الأحيان خلال الأشهر الأخيرة. وهذا يعود إلى أن المستثمرين قلقون من المستقبل، كما أن هناك مخاوف من أن الشركات تقوم بعمليات تقليد أكثر مما ينبغي، نحن بحاجة أكثر صرامة لمعايير المحاسبية، كما أننا بحاجة أكثر صرامة لفرض العقوبات على كبار المسؤولين في الشركات الذين يراوغون في إخفاء الحالة الحقيقية لشؤونهم المالية.

ق ذرة الاستشارات القانونية البريطانية تنتقل إلى الشرق الأوسط

ماكنير قطر.. أول مكتب محاسبة خارج بريطانيا

نهج «الإدارة الإنجليزية» وتميزها بهوية خاصة ومفردة. بالإضافة إلى توفير المشورة والمساعدة القانونية في قضايا القانون التجاري الدولي، يرمع مكتب ماكنير إطلاق مبادرات تركز على التعليم القانوني للمخرجين البريطانيين. ويوفر مكتب ماكنير الدوحة خدمات استشارية متخصصة في مجال القانون التجاري، ويضم حامين يضعون خدماتهم في مجالات تخصصهم في مشاغل المؤسسات وأعماله التجاريين من مختلف دول العالم. ومكتب ماكنير الدوحة أول مكتب محاسبة إنجليزية يفاه خارج المملكة المتحدة، ويعتبر أعضاءه من أبرز المحاسبين في المملكة المتحدة، ومن الحاصلين على لقب محامين مكتبين، ولهم في صيدهم المهني مجتمعين أكثر من 200 سنة من الخبرة في مجالات القانون التجاري والقانون الدولي العام وقانون الطاقة والتحكيم الدولي.

افتتح ماكنير للمحاسبة مكتبه في مبنى وزارة الاقتصاد والتجارة في الدوحة، ويملك ويقف أول مكتب محاسبة بريطاني خارج المملكة المتحدة. ويضم مكتب ماكنير خبراء قانونيين متخصصين في مجال القانون التجاري، والقانون العام الدولي، والتحكيم الدولي، وهي جميعها مجالات ذات أهمية خاصة لدولة قطر. وقد سبق للأعضاء الخبراء أن قدموا خدماتهم الاستشارية لمشايخ تجارية بعمليات الدورات، ووزارات تتصل بمجموعة واسعة من المتابعين، مثل النفط والغاز والملاحة الجوية والمصارف، والبنية والخدمات المالية، والشحن. تأسس مكتب ماكنير للمحاسبة منذ فترة حدية إلا أنه يمتدح عن غيره من المكاتب بكونه يضم محامين يتخون جميعاً إلى أكثر المكاتب القانونية شهرة وسعة